ALGERIA

الجزائر

Permanent Mission of Algeria
to the United Nations
New York

بعثة الجزائر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

بيان

وفد الجزائر لدى الأمم المتحدة

يلقيه
السيد فريد دحمان
سكرتير أول

أمام
اللجنة السادسة للشؤون القانونية

البند (83) : "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

نيويورك، في 11 أكتوبر 2012

السيد الرئيس،

يعبر وفد بلادي عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثلوا جمهورية إيران الإسلامية بإسم حركة عدم الإنحياز وجمهورية مصرالعربية بإسم المجموعة العربية.

عرف موضوع سيادة القانون، الذي يتم إستعراضه وتدارسه أمام اللجنة السادسة منذ سنوات، دفعة جديدة خلال هذه الدورة بعقد الإجتماع الرفيع المستوى، في 24 سبتمبر الماضي، ويمكن إعتبار هذا الإجتماع معلما مهما في طريق ترسيخ هذا المفهوم. وقد أكدت وثيقته الختامية على أهمية تعميق سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي مع التشديد على الأركان الثلاثة التي ترتكز عليها نشاطات منظمة الأمم المتحدة، وكذا على المطالب المتعلقة بتحقيق العدالة والتنمية وإعمال المسؤولية والمسائلة.

يكتسي البعد الدولي لمبدء سيادة القانون أهمية قصوى ، إذ يقوم تحقيقه على ضرورة إنشاء نظام دولي يقوم على إحترام القانون الدولي، والإلتزام بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وتعميق خيار الدبلوماسية المتعددة الأطراف الذي يستند على العدل والإنصاف ويبتعد عن سياسة الكيل بمكيالين وعن التطبيق الإنتقائي للقانون.

تعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة الجهاز المحوري والتشريعي الذي تتجسد فيه الديمقراطية داخل منظمتنا. وعليه فإن إعادة تفعيل وتنشيط أعمالها والحفاظ على مهامها وتفادي إنتهاك مجلس الأمن لصلاحياتها من الأولويات التي تستوجب أن تحظى بأهمية أكبر من طرف الدول الأعضاء.

ومن جهة أخرى فإن إضفاء أكثر ديمقراطية على مجلس الأمن يستوجب مراجعة أساليب عمله وتوسيع عضويته لتشمل الدول النامية على العموم وتمثيل أهم لإفريقا على وجه الخصوص، بما أن هذه القارة التي تنتمي إليها بلادي ليست ممثلة على مستوى المقاعد الدائمة.

ومن جهة أخرى يجب تعزيز دور محكمة العدل الدولية التي تعتبر بمثابة الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة والوحيد الذي يتوفر على مقومات العالمية والشمولية.

السيد الرئيس،

يشير وفد بلادي بأسف الى عدم إكتمال تطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للإحتلال الأجنبي وتلك التي لم تستكمل تصفية إستعمارها. وينطبق هذا الواقع على وجه الخصوص على القضية الفلسطينية ومسألة الصحراء الغربية.

ولا يسعني أن أختتم حديثي حول تطبيق مبدأ سيادة القانون على المستوى الدولي دون الإشارة الى آفة الإرهاب وبالخصوص الى الأسلوب الإجرامي الذي تعتمده الجماعات الإرهابية والمتمثل في إحتجاز الرهائن التي لا يطلق صراحهما إلا مقابل فدية مالية أو الحصول على تنازلات سياسية، كإطلاق إرهابيين سجناء تمت محاكمتهم من طرف القضاء. بالإضافة الى أن هذا الأسلوب الإجرامي يعزز الإرهاب فإن عدم معالجته قانونيا من شأنه إضعاف سيادة القانون إن على الصعيد الوطني أو الدولي، خاصة بالنظر الى إنعدام قواعد قانونية دولية تجرم هذا الفعل.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص تطبيق مبدأ سيادة القانون على المستوى الداخلي، فقد دأبت الجزائر على تثمين المكاسب التي جنتها من سياسة المصالحة الوطنية، وذلك عن طريق المضي بثبات في مسار بناء وتعميق جذور الديمقراطية ودعم الحوكمة والحكم الراشد.

إذ أن الجزائر قد عرفت تطورا و رقيا ملموسين في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وكذا فيما يتعلق بالحريات الديمقراطية، وذلك على أساس مبدأ تكافؤ الفرص الذي ينص عليه الدستور الجزائري. وقد تظافرت هذه الجهود ومكنت الجزائر من تحقيق أهداف الألفية للتنمية، على وجه العموم، قبل حلول عام 2015.

ومن جهة أخرى أدت الإصلاحات الدستورية وإعادة النظر في قوانين الأحزاب والإنتخاب والقانون المتعلق بالإعلام، إذ إن هذه الأخير لم يصبح يجرم أي ممارسة صحافية تاركا هذا المجال لقواعد وأخلاقيات المهنة، أدت كل هذه الإصلاحات الى تكريس نجاحات هذه التجربة من خلال الإنتخابات التشريعية الأخيرة، التي عقدت في مايو 2012، والتي انبثق عنها برلمان بتمثيل غير مسبوق للنساء وصلت نسبته الى ثلث المقاعد. إذ أن المشاركة السياسية للمرأة في إتخاذ القرارات في الجزائر أصبحت تضاهي التجارب العالمية الأكثر تقدما في هذا المجال.

كما عملت الجزائر خلال فترة العشريتين الأخيرتين على التحقق من مطابقة قوانينها الداخلية مع التزاماتها الدولية المنبثقة من المعاهدات الدولية. وفي هذا السياق يجب الإشارة الى أن نص مهم في الدستور الجزائري يؤكد على علو الإتفاقيات الدولية التي تم تصديقها من طرف رئيس الجمهورية على القوانين الداخلية العادية. وقد تمخض عن هذا الإسراع في إدماج القواعد القانونية الدولية في القانون الداخلي من خلال المراسيم الرئاسية والتنظيمية تمكين المواطن من الإستفادة من هذه الإتفاقية والتحجج بها أمام القاضي.

إن أليات التقييم والتقييم الذاتي من العوامل المهمة لإرساء وتوطيد سيادة القانون، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، ومن هذا المنطلق كانت الجزائر من الدول السباقة الى إنشاء آلية التقييم من طرف النظراء في إطار الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) في آلية التقييم ، ولا تزال الجزائر تولي أهمية بالغة لهذه الآلية وتشارك فيها بشكل فعال.

وأخيرا، أود أن أعبر عن دعم بلادي لفريق التنسيق حول سيادة القانون الذي يعمل تحت توجيه السيد نائب الأمين العام، في جهوده الرامية الى دعم سيادة القانون على المستويين الدولي والوطني، كما يؤكد وفد بلادي على أهمية أن نستمر في معالجة هذا البند داخل الجمعية العامة في إطاره الإعتيادي أمام اللجنة السادسة.